

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

التطبيقات: 1 - قال الشيخ الطوسي (قدس سره): إذا ادعى عليه (رجل) مالا مجهولا فأقر له به وصالحه منه على شيء معلوم صحّ الصلح من المجهول على المعلوم; لأن الصلح إسقاط حق - من الطرفين - وإسقاط الحق يصح في المجهول والمعلوم ([684]). 2 - قال المحقق الحلبي (قدس سره): إذا قطع أصبعه فعفا المجني عليه قبل الاندمال فإن اندملت فلا قصاص ولا دية; لأنه إسقاط لحق ثابت عند الإبراء ([685]). 3 - قال الشهيدان (قدس سرهم): لا يشترط في الإبراء القبول; لأنه إسقاط حق، لا نقل ملك ([686]). 4 - قال المحقق النائيني (قدس سره): من الحقوق ما يصحّ نقله إلى الغير مطلقاً - مجاناً - وبِعوض - كحق التحجير ونحوه حيث إنه قابل للنقل والإسقاط ([687]). 5 - قال المحقق السيد أبو الحسن الإصفهاني (قدس سره): إن كل خيار - كحق من الحقوق الشرعية - يسقط إذا اشترط في متن العقد عدمه، وكذلك يسقط بإسقاطه بعد العقد ([688]).